الأنباء
الاثنين 8 مايو 2017

لمشاهدة الصفحة PDF

بنمو سنوي 77٪ وتحسن بكافة المؤشرات المالية للبنك

«الوطني ـ مصر» يربح 330 مليون جنيه في الربع الأول

اعلن بنك الكويت الوطني ـ مصر، عضو مجموعة بنك الكويت الوطني، عن أرباح صافية قدرها 329,5 مليون جنيه حتى نهاية الربع الأول من العام 2017 (بما يعادل نحو 5.8 ملايين دينار ـ باستخدام متوسط سعر صرف الربع الأول لعام 2017)، مقارنة مع 186,6 مليون جنيه مصري في الفترة نفسها من العام الماضي (بما يعادل نحو 6 ملايين دينار ـ باستخدام متوسط سعر صرف عام 2016)، بنمو بلغ 76,6٪.

ونمت الموجودات الإجمالية بواقع 35,1٪ لتبلغ 52,7 مليار جنيه مصري كما في نهاية مارس 2017، وذلك بالمقارنة مع 39 مليار جنيه مصري في الفترة نفسها من العام الماضي. كما ارتفعت ودائع العملاء الإجمالية خلال هذه الفترة بواقع 25,5٪ لتبلغ 38,9 مليار جنيه مصري، مقارنة مع 31 مليار جنيه مصري في الفترة نفسها من العام الماضي. فيما نما صافي القروض والتسهيلات للعملاء مع نهاية مارس 2017 بواقع 60,2٪ ليبلغ 25 مليار جنيه مصري مقارنة مع 15,6 مليار جنيه مصري في الفترة نفسها من العام الماضي.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني ورئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني ـ مصر عصام الصقر، ان النمو القوي الذي يحققه البنك في مصر يؤكد مجددا على نجاحه في تعزيز موقعه في السوق المصري والذي يمثل أحد أهم أسواق النمو الرئيسية لمجموعة بنك الكويت الوطني، نظرا لما يتمتع به هذا السوق من فرص نمو واعدة وآفاق إيجابية. وأضاف الصقر أننا نهدف إلى تعزيز موقعنا في مصر بالإضافة إلى زيادة معدلات النمو خلال الفترة المقبلة بطريقة تعكس رؤيتنا المتفائلة في الاقتصاد المصري، وذلك لأنه سوق ذو مقومات عديدة وأسس متينة، مؤكدا أن الوطني ـ مصر يسعى دائما لتقديم أرقى الخدمات المصرفية لعملائه ليتماشى مع مكانة بنك الكويت الوطني الرائدة إقليميا وعالميا.

عصام الصقر

الصقر: نهدف لتعزيز موقعنا بالسوق المصري ذي المقومات والأسس المتينة

د.ياسر حسن

نقدم أرقى الخدمات المصرفية تماشياً مع مكانة «الوطني» الرائدة إقليمياً

من جهته، قال العضو المنتدب لبنك الكويت الوطني ـ مصر د.ياسر حسن ان البنك يواصل أداءه القوي مجددا محققا بذلك معدلات نمو مرتفعة في كافة مؤشراته المالية، على الرغم من التحديات التي شهدتها أسواق المال محليا وعالميا، وما طرأ من تغيرات على الساحة الاقتصادية بمصر نتيجة تحرير سعر صرف الجنيه أواخر العام الماضي، وذلك بفضل السياسة الحكيمة التي ينتهجها البنك كعضو في مجموعة بنك الكويت الوطني، والتي تقوم على أساس المحافظة على تنويع وموازنة مصادر الدخل ومحفظة القروض من ناحية، وتقديم الحلول التمويلية الأكثر مرونة بالإضافة إلى طرح المنتجات المصرفية المبتكرة التي تلبي احتياجات العملاء الفعلية وتستند إلى دراسة دقيقة ومتعمقة للسوق من ناحية أخرى. هذا فضلا عما يتمتع به البنك من متانة مركزه المالي وقوة ميزانيته واستراتيجيته الناجحة.

حسن: تنويع مصادر الدخل جنب البنك الآثار السلبية لتحرير العملة بمصر

53 مليار جنيه موجودات البنك بنمو سنوي 35٪ والقروض لـ 25 مليارا

يذكر أن بنك الكويت الوطني ـ مصر هو عضو مجموعة بنك الكويت الوطني، وقد تأسس في مصر في العام 1980 تحت اسم البنك الوطني المصري، ولديه شبكة من الفروع المصرفية تبلغ 41 فرعا منتشرة بأفضل المواقع الحيوية في مختلف المحافظات والمدن المصرية منها: القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، والدلتا، وسيناء، والبحر الأحمر، والصعيد، فضلا عن المناطق الصناعية مثل: مدينتي السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان. كما يعد من البنوك القليلة داخل السوق المصري التي لديها ترخيص إسلامي بجانب الترخيص التقليدي، حيث يوجد لديه فرعان إسلاميان وهو أمر يتيح للبنك تقديم المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى المنتجات التقليدية.

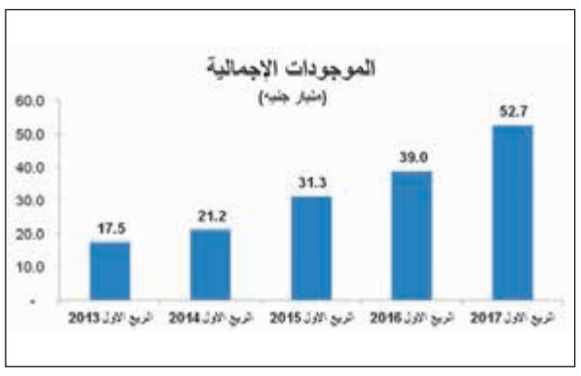

«الوطني»: رفع ثالث للفائدة الأميركية.. قادم لا محالة

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوح هذا الأسبوع لم يقدم أي تلميحات، إذ أبقت اللجنة أسعار الفائدة على حالها وكانت متفائلة تجاه التطورات الاقتصادية بالرغم من التراجع الأخير في نمو الناتج المحلي الإجمالي وتراجع التضخم. ولم تعط اللجنة أي إشارة حول الرفع القادم لأسعار الفائدة أو التغييرات في سياسة ميزانية مجلس الاحتياط الفيدرالي.

وأضاف تقرير «الوطني» أنه من الملاحظ أن إنفاق المستهلك يبقى قويا وأن تراجع الربع الأول كان على الأرجح مؤقتا، وكانت الثقة أكثر بالنسبة لاستثمار الشركات. ولم يغير تباطؤ النمو ولا تراجع التضخم الأساسي في مارس توقعات اللجنة بأن النمو سيستمر بوتيرة معتدلة، وأن سوق العمل سيرتفع نوعا ما أكثر، وأن التضخم سيستقر عند 2٪ تقريبا في المدى المتوسط.

وفيما يخص البيانات، أقرت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوح أن سوق العمل قد استمر بالتحسن حتى مع تباطؤ النمو في النشاط الاقتصادي. ويبقى التحسن في الوظائف قويا في متوسط الأشهر الأخيرة، وتراجع معدل البطالة. وارتفعت الرواتب الأميركية غير الزراعية في أبريل بعد البيانات المخيبة للآمال في مارس، إذ سجلت 211 ألفا مقابل 194 ألفا للتوقعات، لتهيئ الساحة لرفع محتمل لأسعار الفائدة في يونيو.

الدولار لأدنى مستوياته في 7 أشهر بفعل البيانات المتفائلة لبريطانيا واليورو

اليورو تجاهل الانتخابات الفرنسية وارتفع لأعلى مستوياته في 6 أشهر

وارتفعت الوظائف، بحسب التقرير، في معظم القطاعات، من الترفيه والضيافة إلى قطاعات التمويل والتعدين. وإضافة لذلك، سجلت طلبات البطالة للأسبوع السابق 238 ألفا مقابل 246 ألفا للتوقعات. وأخيرا، سجل معدل البطالة 4,4٪ نتيجة أداء القطاعين الخاص والعام.

وارتفع إنفاق العائلات بشكل متواضع فقط، ولكن الأساسيات الداعمة لاستمرار نمو الاستهلاك بقيت قوية. وبلغ التضخم الذي قيس مؤخرا على أساس 12 شهرا قريبا من النسبة التي تستهدفها اللجنة والبالغة 2٪ وبلغ الاحتمال الذي يضعه السوق لرفع أسعار الفائدة 90٪ ليونيو مقارنة بنسبة 67٪ لفترة ما قبل اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوح.

وعلى الصعيد الاقتصادي العالمي، قال رئيس اقتصاديي البنك المركزي الأوروبي، بيتر برايت، إن نمو منطقة اليورو قد يتسارع أكثر وإن توجيه السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي قد يتغير مع استئناف الانتعاش، معززا بذلك التوقعات بتقييم اقتصادي أكثر تفاؤلا للبنك. وقال ان النمو الاقتصادي يتوسع وهناك احتمال لمفاجأة إيجابية في الربع الثاني، ومن الملاحظ أن التضخم مهيأ للارتفاع تدريجيا إلى ما يقارب النسبة التي يستهدفها البنك بحلول عام 2019.

ومن ناحية الصرف الأجنبي، بلغ الدولار أدنى مستوى له في 7 أشهر عند 98,718 بعد أن ساعدت البيانات المتفائلة لبريطانيا ومنطقة اليورو على ارتفاع الضغط على الدولار.

واستمر اليورو في تجنب مخاطر الانتخابات الفرنسية وبدأ الأسبوع عند 1,0905 واستمر بالارتفاع ليصل إلى أعلى مستوى له في 6 أشهر عند 1,1000 بعد اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوح وبدعم من بيانات الناتج المحلي الإجمالي التي جاءت حسب التوقعات. ومع حلول الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية الفرنسية يوم الأحد، فإن مرشح الوسط إيمانويل ماكرون يتقدم استطلاعات الرأي ويتوقع أن يربح الانتخابات بسهولة. وأنهى اليورو الأسبوع عند 1,1000.

لمتابعة التفاصيل على موقع «الأنباء»

«الغرفة» و«مركز التحكيم» نظمتا ورشة عمل

الوزان: «التحكيم التجاري» حجر أساس لتحقيق التنمية الاقتصادية

عبدالوهاب الوزان

الشيخ ثاني بن علي

د.يوسف العلي

قوانين التحكيم بدول الخليج تساعد في حل المنازعات واجتذاب الاستثمارات

يوسف لازم

نظمت أمس غرفة التجارة والصناعة بالتعاون مع مركز الكويت للتحكيم التجاري ورشة عمل بعنوان «قوانين التحكيم في دول مجلس التعاون الخليجي» وافتتح رئيس مجلس إدارة مركز الكويت للتحكيم التجاري عبدالوهاب الوزان ورشة العمل بحضور كل من الشيخ ثاني بن علي آل ثاني عضو مجلس إدارة مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم، ود.انس فيصل التورة أمين عام مركز الكويت للتحكيم التجاري، بالإضافة إلى عدد من الشخصيات البارزة في الاقتصاد الكويتي.

من هذا الجانب، قال عبدالوهاب الوزان إن بحث قوانين التحكيم اصبحت لها أهمية كبرى في حل النزاعات التجارية بين رجال أعمال الكويت سواء كان مواطنا أو مقيما، لتكون حركة الدوران الاقتصادي تسير بشكل صحيح وأكثر مرونة من جانب حل النزاعات.

وأكد الوزان أن بحث قوانين التحكيم في دول الخليج له أهمية خاصة لما أثبته التحكيم من دور كبير في حل المنازعات واجتذاب الاستثمارات.

ولفت الوزان الى أن أهمية الأمر تنبع من حاجة عالم الاستثمار إلى قواعد تحكيم مما يوجب على الفكر القانوني أن يبقى ساهرا على صياغة التشريعات والوقوف على آخر المستجدات حتى لا يقع التحكيم ضحية للمشكلات التي يفرزها الواقع العملي وإنما يبقى عاملا على معالجتها، وذلك انطلاقا من فكرة أن التحكيم وجد بالأساس لخدمة قضايا التجارة والاستثمارات الدولية.

ولفت الى انه إدراكا من غرفة التجارة والصناعة لأهمية اللجوء الى التحكيم كضمانة إجرائية لجذب الاستثمارات الدولية وبما يتوافق مع روابط هذه الاستثمارات وخصوصية ما تفرزه من منازعات.

من جهته، قال الشيخ ثاني بن علي آل ثاني إن تنظيم القانوني للتحكيم في قطر إنما يقوم على رضاء الأطراف وقبولهم به كوسيلة لحسم كل أو بعض المنازعات التي نشأت أو يمكن ان تنشأ بينهم بمناسبة علاقة قانونية معينة عقدية أو غير عقدية، فإرادة المتعاقدين هي التي توجد التحكيم وتحدد نطاقه من حيث المسائل التي يشملها والقانون الواجب التطبيق وتشكيل هيئة التحكيم وسلطاتها وبإجراءات التحكيم وغيرها، وهو طريق استثنائي لفض الخصومات قوامه الخروج على طرق التقاضي العادية وما تكلفه من ضمانات ويرتكن أساسا إلى حكم القانون الذي أجاز استثناء سلب اختصاص جهات القضاء.

وقدم فيما بعد د.انس التورة أمين عام مركز الكويت للتحكيم التجاري نظرة عامة على قوانين التحكيم في دول مجلس التعاون الخليجي وحول الاطار القانوني التشريعي لمواكبة العولمة ومعايير نجاحها.

وفيما بعد بدأت الجلسة الأولى بعنوان «قوانين التحكيم في دول مجلس التعاون الخليجي» برئاسة ثاني آل ثاني وبمشاركة المتحدثين د.ميناس خاتشادوريان ود.انس التورة.

أما الجلسة الثانية فكانت عن «الوضع الحالي للتحكيم بالكويت ومدى الحاجة لقانون جديد» برئاسة د.يوسف العلي وبمشاركة المتحدثين د.أنور الفزيع ود.يوسف مبرك الصليلي.

ضعف الجنيه الإسترليني.. فرصة ذهبية للاستثمار العقاري ببريطانيا

أدى تراجع قيمة الجنيه الإسترليني، الذي صحبه انخفاض طفيف في قيم رؤوس الأموال، إلى انخفاض العقارات التجارية في المملكة المتحدة بنسبة 16٪ في المتوسط أمام رأس المال الأجنبي، وذلك وفقا لشركة جيه إل إل العقارية.

فبعد أن فعلت رئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي المادة 50 لبدء عملية الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، تسلط النتائج التي توصلت إليها شركة جيه إل إل الضوء على أن تراجع قيمة الجنيه الإسترليني قد عزز زيادة تدفق الاستثمارات إلى المملكة المتحدة من الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ.

ويأتي ذلك على الرغم من أن السوق قد شهدت انخفاض تدفقات رأس المال من الولايات المتحدة والصناديق العالمية. وبالرغم من أنه لا توجد علاقة تاريخية قوية بين تحركات العملات وتدفق رؤوس الأموال الدولية بوجه عام إلى المملكة المتحدة، إلا أنها تشكل جزءا من السبب في أن تشهد السوق مؤخرا زيادة في الطلب من جانب المشترين من منطقتي الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ.

ويقول رئيس قسم القطاع السكني بشركة جيه إل إل ويل ماكنتوش: «في منطقة الشرق الأوسط، نجد أن المستثمرين الخليجيين وأصحاب العقارات لديهم دائما انجذاب هائل تجاه المملكة المتحدة كمكان للاستثمار وقضاء بعض الوقت. وتتدفق رؤوس الأموال إلى لندن من هؤلاء المستثمرين المحتملين بشكل كبير، ولكن شهد العامان الماضيان اهتماما متزايدا بمدن مثل برمنغهام ومانشستر».

وأضاف: «تباينت هذه التدفقات الرأسمالية الواردة على مدار السنوات الأخيرة نتيجة للانتخابات العامة البريطانية التي أجريت في عام 2015 والتصويت الذي تلاها على الخروج من الاتحاد الأوروبي في العام الماضي. غير أنه، وعلى الرغم من حالة عدم اليقين الناتجة عن هذه العوامل، فقد شهدنا الكثير من المشترين الذين يرون فيها فرصة سانحة ووقتا مناسبا لاستغلال ضعف الجنيه الاسترليني أمام العملات الأخرى القائمة على الدولار بالمنطقة فضلا عن إمكانية وجود بعض التفاوض على السعر، وهو الأمر الذي عادة ما يكون أصعب من ذلك».

وبشكل عام، مثل المستثمرون الأجانب 48٪ من نشاط المعاملات في سوق المملكة المتحدة في 2015 وازدادت تلك النسبة قليلا في 2016 لتصل إلى 51٪، وهي الزيادة التي قد يعود جزء منها إلى نشاط العملات.

وانخفضت التدفقات الاستثمارية الواردة من الأميركتين (وبشكل رئيسي من الولايات المتحدة) من 32٪ من إجمالي الاستثمارات الخارجية الواردة إلى المملكة المتحدة في عام 2016 إلى 17٪ في عام 2016، وذلك تزامنا مع انخفاض حصة الصناديق الاستثمارية العالمية (التي تنقسم فيها المصادر النهائية لرأس المال على عدة دول). وعلى النقيض، سجل المستثمرون في منطقة آسيا والمحيط الهادي وأوروبا (باستثناء المملكة المتحدة) زيادة كبيرة في حجم الاستثمار، حيث ارتفعت حصة منطقة آسيا والمحيط الهادي من 17٪ إلى 28٪ وكذلك حصة منطقة أوروبا من 14٪ إلى 23٪.